الاختفاء القسري يدمر أقليم دارفور

ولجت دارفور، منذ ابريل 2023، لب النزاع المسلح والمتصاعد في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد تحولت مدن بأكملها، مثل الجنينة ونيالا وزالنجي، إلى أنقاض بسبب العمليات العسكرية العنيفة. ويضاف الى ذلك تصاعد أعمال العنف القائم على اساس العرق، خاصة ضد مجتمعات القبائل الافريقية، مثل قبائل الفور والمساليت والزغاوة، هذا الى جانب جرائم الاختفاء القسري واستخدامها كوسيلة لإسكات المعارضة وترهيب المدنيين. وقد تصاعدت هذه الجرائم بشكل كبير في خضم العنف المستمر، حيث تقوم الجماعات المسلحة باختطاف وإخفاء الضحايا، الوضع الذي أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة باكملها وتفاقم معاناة المواطنين فيها.

وما يعقد تلك الاوضاع قيام قوات الدعم السريع بعمليات الاختطاف والتجنيد الإجباري والاحتجاز للحصول على الفدية في دارفور. وفي بعض الحالات يظل الضحايا مفقودين حتى بعد أن تقوم أسرهم بدفع الفدية المطلوبة. بالاضافة لذلك تكشف تقارير موثوقة عن تعرض المعتقلين، بمن فيهم العاملون في وسائل الإعلام، للتعذيب والتجويع، واستخدام بعضهم كدروع بشرية. وفي حين استعادت القوات المسلحة السودانية مناطق رئيسية، مثل مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية في مارس 2024، فإن مصير من كانوا محتجزين سابقاً في تلك المباني لا يزال مجهولاً، مما يترك الأسر في حالة من المعاناة.

يشير تقرير بحثي حول الاختفاء القسري للنساء والأطفال في السودان، صادر في ديسمبر 2024 عن المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، إلى أن النساء والفتيات، على وجه الخصوص، يتعرضن للاختفاء القسري بهدف استغلالهن جنسياً، بما في ذلك الدعارة القسرية والزواج القسري وإجبارهن على القيام بالأعمال المنزلية. ووفقاً لنتائج البحث، فإن الأطفال يستهدفوا بشكل خاص، وخاصة في أوقات النزاع، حيث يتم اختطافهم وإخفائهم بهدف تجنيدهم قسرياً في الجماعات المسلحة أو استغلالهم في العمل القسري. وخلال البحث الذي أجراه المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، كشفت شهادات الناجين وتقارير منظمات حقوق الإنسان عن روايات مروعة عن ميليشيات متحالفة مع الدعم السريع تاخذ الأفراد قسرا من منازلهم وأماكن عملهم، وحتى من معسكرات النزوح. وبحسب ما ورد يتم نقل هؤلاء الأفراد، في معظم الحالات، إلى أماكن غير معلن عنها، دون تقديم أي معلومات لأسرهم حول مكان تواجدهم أو مصيرهم.

وقد أفاد المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، في 21 يناير 2025، بارتفاع عدد الأشخاص المفقودين في منطقة دارفور، وتحديداً في مدينة نيالا عاصمة جنوب دارفور، وذلك بسبب الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري. وقد وثق المركز الأفريقي

لدراسات العدالة والسلام اختفاء تسعة مواطنين سودانيين في ظروف غامضة، بينهم ثلاثة نازحين وطفلين، حيث فُقدوا خلال الفترة ما بين الأسبوع الثالث من سبتمبر 2023 والأسبوع الثاني من يناير 2025. وظل مكان وجود جميع اؤلئك الضحايا مجهولا حتى الان.

يسلط تقرير شامل لهيومن رايتس ووتش والمعنون بـ "المساليت لن يعودوا إلى ديارهم: التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية في الجنينة، غرب دارفور، السودان"، الضوء على المدى المدمر للعنف، بما في ذلك الأنماط المتسقة مع الاختفاء القسري. وفي هجماتها على الموطنين، قامت قوات الدعم السريع، والميليشيات العربية المتحالفة معها، باختطاف المدنيين بشكل ممنهج، وابعدتهم عن عائلاتهم، وعرضتهم لعمليات قتل خارج نطاق القانون، علاوة على الاغتصاب والتعذيب. كما قامت قوات الدعم السريع بتدمير أحياء بأكملها، ولم تترك أي أثر لمعرفة مكان المواطنين الذين أخذتهم قسرياً. وتجسد مذبحة 15 يونيو هذا النمط، إذ استهدفت قوات الدعم السريع قافلة من المدنيين، ينتمون لقبيلة المساليت الفارين من الجنينة، حيث تحدث الناجون عن أطفال تم إبعادهم قسراً عن عائلاتهم وقتلهم لاحقاً، ولم يتم العثور على جثامينهم حتى الآن. ان مثل هذه الافعال تعكس جهوداً متعمدة للقضاء على الأفراد وإخفاء مصيرهم، وهي السمات المميزة للاختفاء القسري. ان استهداف السكان من قبيلة المساليت القاطنين في مدينة الجنينة، والمناطق المحيطة بها، يشكل تطهيراً عرقياً وقد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

ان احداث العنف في مدينة الجنينة، والتي صاحبت الاشتباكات المسلحة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، قد تصاعدت بصورة سريعة حتى وصلت إلى الاستهداف الممنهج للمدنيين. وقد تركزت هذه الاحداث في أحياء قبيلة المساليت، حيث واجهت مجتمعات بأكملها موجات لا هوادة فيها من العنف. و تم اعدام رجال ونساء وأطفال من قبيلة المساليت بإجراءات موجزة أو عُذبوا أو تم اغراقهم أثناء فرارهم. وفي حادثة مروعة بشكل خاص نصبت قوات الدعم السريع كميناً لقافلة من المدنيين الفارين من الحرب، وذلك في 15 يونيو 2024، فقتلت دون تمييز وخلفت وراءها دمارا على طول الطريق إلى دولة تشاد. وتصاعدت الانتهاكات بحلول نوفمبر 2024 حيث قامت قوات الدعم السريع بجمع رجال وفتيان من قبيلة المساليت، كانوا قد لجأوا إلى حي أردمتا، وقامت باعدامهم مما أسفر عن مقتل أكثر من 1000 شخص واختفاء المئات قسراً.

شنت قوات الدعم السريع هجوماً منسقاً على مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، وذلك في ابريل 2024، مما أدى إلى تجدد الأعمال العدائية مع القوات المسلحة السودانية. وقد أدى هذا الهجوم العنيف إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي مسبقا، و نتج عنه محاصرة مئات الآلاف من المدنيين دون تمكنهم من الحصول على احتياجاتهم الأساسية. وذكرت الأمم المتحدة أن المدينة واجهت مستويات مروعة من المعاناة بسبب الحصار الذي فرضته قوات الدعم السريع. ومرة أخرى، كان الاختفاء القسري أحد التكتيكات التي استخدمها المتحاربون ضد المدنيين الذين فروا بحثاً عن الأمان.

ان العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاختفاءات القسرية مدمرة بنفس القدر. فالعديد من الضحايا هم معيلون لاسرهم، مما يجعل أسرهم معدمة وتكافح من أجل البقاء. وتواجه النساء، اللائي يتولين في كثير من الأحيان دور المعيل الوحيد، تحديات هائلة في الحصول على الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية لأطفالهن. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصدمة النفسية الناجمة عن فقدان أحد الأحباء بسبب الاختفاء القسري، والتي تتفاقم بسبب الوصمة الاجتماعية لا تزال تعزل أسر الضحايا وتزيدها تهميشا.

The economic and social consequences of these forced disappearances are equally devastating. Many victims are breadwinners, leaving their families destitute and struggling for survival. Women, who frequently assume the role of sole provider, face immense challenges in accessing basic necessities such

as food, shelter, and healthcare for their children. In addition, the psychological trauma of losing a loved one to enforced disappearance, compounded by social stigma continues to isolate and marginalize these families.

وقد أدى النزاع إلى تعرض أكثر من 400 ألف شخص في مخيم زمزم للنازحين الى مجاعة كارثية، مما فاقم من تأثير الاختفاء القسري على المجتمعات المتضررة. وبحلول أغسطس 2024، تجاوزت الاوضاع المعيشية عتبة المجاعة، حيث أكدت، في هذا الصدد، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أسوأ مخاوف وكالات العمل الإنساني. وتواجه الأسر التي تبحث عن أحبائها من المختفين قسريا عبئا إضافيا يتمثل في البقاء على قيد الحياة في ظروف مزرية، وغالباً بدون معيل رئيسي، فمن يعولونهم قد تم اختطافهم. ان عدم اليقين المحيط بمصير المختفين قد ادى إلى تفاقم المعاناة بالنسبة لاسر الضحايا، مما ترك الناجين محاصرين في دوامة من الحزن والجوع واليأس.

وثقت منظمة ريدريس Redress، في سبتمبر 2024، عدة حالات لنشطاء بارزين وقادة مجتمعيين وصحفيين اختفوا كجزء من حملة أوسع لإسكات المعارضة. تسلط هذه الأنماط الضوء على استخدام حالات الاختفاء القسري ليس فقط كأداة حرب ولكن أيضًا كوسيلة للقضاء على أي شكل من أشكال المقاومة لسيطرة قوات الدعم السريع في المنطقة.

أعلنت الولايات المتحدة، في يناير 2025، أن افعال قوات الدعم السريع في دارفور ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، مسلطة الضوء على الهجمات الممنهجة على مجتمعات القبائل الافريقية، والإصابات الجماعية، والعنف الجنسي، والاختفاء القسري. وشملت هذه الجرائم اختطاف أفراد، لا يزال مصيرهم مجهولاً، مما ساهم في خلق مناخ من الرعب ومحو مجتمعات بأكملها من الاقليم. وقد جادل منتقدون بأن الإعلان قد تأخر كثيراً، فالصراع قد استمر لأكثر من 20 شهرا حتى تاريخ صدور الاعلان، فقد أختفى خلال تلك الفترة عدد لا يحصى من الأفراد قسريا، مما ترك العائلات في حالة من القلق والاضطراب بشأن مكان وجود أحبائهم. ورداً على ذلك، فرضت الإدارة الأمريكية، في 7 يناير 2025، عقوبات مالية على قادة قوات الدعم السريع والكيانات المرتبطة بها، بهدف تعطيل قدرتهم على ارتكاب المزيد من الجرائم، بما في ذلك إخفاء المعتقلين وضحايا الاختفاء القسري. بالإضافة إلى ذلك، وفي 16 يناير 2025، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على الجنرال عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098، والذي يفرض عقوبات على بعض الأشخاص الذين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون التحول الديمقراطي.

إن معالجة أزمة الاختفاء القسري في دارفور تتطلب، بشكل عاجل، تحركاً منسقاً من جانب أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل حجم الأزمة في دارفور. وقد دعت المجتمعات المدنية إلى التدخل العاجل، بما في ذلك نشر بعثة لحماية المدنيين، تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفرض عقوبات موجهة على الأطراف المتحاربة، وتوسيع نطاق الدعم للتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في دارفور، وخاصة فيما يتصل بالاختفاء القسري باعتباره الانتهاك الرئيسي لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة.

بالإضافة إلى ما سبق، أوصي بالاتي:

1. ايفاء السلطات السودانية بالتزاماتها الدولية، بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة التي صادق عليها السودان، وذلك بالقيام، وبشكل عاجل، بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفعالة بهدف تحديد مصير ومكان تواجد جميع الأشخاص المختفين قسرياً.

2. عندما يكون الضحايا في عهدة الدولة والجماعات المسلحة، فإننا نحث على إطلاق سراحهم أو توجيه اتهامات إليهم أمام المحاكم القانونية، وبالنسبة للمتوفين، فإننا ندعو إلى اعلام اسرهم بمكان قبورهم وتسليم جثامينهم ليتم دفنهم بشكل لائق.
3. دعوة السلطات السودانية إلى انفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري كخطوة أساسية نحو منع ممارسة الاختفاء القسري غير المقبولة والقضاء عليها في نهاية المطاف.
4. تعديل القوانين التي تمنح الحصانة للجناة، وإغلاق مراكز الاحتجاز والأقسام الخاضعة للرقابة في السجون، المخالفة لنظام الاحتجاز القانوني، والتي، في كثير من الاحيان، يتم فيها احتجاز الضحايا بمعزل عن العالم الخارجي.
5. دعوة هيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية إلى مطالبة حكومة السودان، وبشكل جماعي وقوي، إلى إنهاء جميع حالات الاختفاء القسري وضمان محاسبة الجناة.
6. يتعين على جماعات المجتمع المدني الاستمرار في توثيق حالات الاختفاء القسري لضمان الحفاظ على الأدلة من أجل المساءلة القانونية المستقبلية للجناة.

كريستين كيرابو

مسؤول البرنامج القانوني بالمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام (ACJPS)